ـ(324)ـ والنقطة الأهم هنا هو أن هذا التقسيم هو الذي سيمكننا من تناول موضوع التعددية في جانبي النقد والبناء فكيف ذلك ! ان التعددية الدينية سواء المعرفية منها أو الاجتماعية لها مقوماتها وأبحاثها الخاصة ولها نتائجها المعينة بها بحيث تكون غير قابلة لتعميم فنتائج البحث المعرفي تبقى في قسم المعرفة ولا يمكن استصعابها في البحث الاجتماعي والعكس صادق أيضاً، وهنا يكون المفصل الذي تخبط عنده الكثير فأطلقوا صبحات عشوائية جرّت الويلات على الأمة عوض أن تداوي أمراضها حين خلطوا بحث التعددية المعرفية بالتعددية الاجتماعية فإن مناقشة مسألة التعامل المتبادل أو مفاهيم الوحدة والتعاون والتغاضي عن الاختلافات البسيطة في سبيل الهدف الكبير لهي مناقشة من سنخ الممارسات والمسائل العملية فالوحدة والتعاون وما يستلزمانه من عدم تنافر وما إلى ذلك هي من مسائل الممارسة واللوذ فمعالجتها وتناولها لابد أن يكون داخل قضاء التعددية الاجتماعية لافضاء التعددية المعرفية إذ بحثها في المجال المعرفي سيكون غريباً من أجواءه العامة يخبط خبط عشواء ومن الطبيعي جداً أن تكون النتائج عكسية، وهناك من أخطأ وسلك الاتجاه المعاكس من الضفة الأخرى فحاول الحكم والحسم في الجانب المعرفي للتعددية من خلال تناول المسائل السلوكية والعملية فوجه هؤلاء ضربات قاسية للمعرفة الصحيحة وللدين، فالتعددية المعرفية لابد أن تعالج معرفياً اجتماعياً حتى تنسجم النتائج وتتكامل وبعبارة أوضح نقول هناك من حاول أن يعالج الاختلافات الدينية في ممارسات أهاليها فقال بالتعددية الدينية المعرفية وبالتالي حفاظاً على أمن التعايش الجماعي قضى على الحقيقة وعلى الدين الحق وهناك من نهج الطريق من آخره فقال بالمعرفة الصحيحة والدين الحق لكنّه سلّط ذلك على ممارسات المجتمع وفئاته فتمايز اتباع الحق وعلم أتباع الباطل